تعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف
كالضماير مثلا لفظ هو شايع في افراد مفهوم المذكر الغايب
فانه يستعمل في كل منها كذلك وكاسما الاشارة كلفظ ذا فانه
شايع في افراد المشار اليه الواحد المذكر فانه يستعمل
في كل منها كذلك وكالموصولات كلفظ الذي شايع في افراد
مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك فالجواب
المراد بالشياع فيما ذكر كما تقدمت الاشارة اليه هو الشياع
في افراد المفهوم الذي هو موضوع اللفظ لكونها افراد
الموضوع له وانما الشياع فيها لان كل واحد منها موضوع
له بعينه بنا على ما ذهب اليه جمع اخرون منهم العلامة
التفتازاني من ان المذكورات موضوعة للمفهوم الكلي
ليستعمل في جزئيات يكون الاشكال بحاله فليتامل فان
قلت يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد قلت
المراد انها المفهوم الكلي الصادق على كل اسم شايع في جنسه
لا يختص به واحد دون اخر لظهور ان الموضوع له
الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعر بالافراد
كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد ولما كان في هذا التعريف
غموض لما فيه من الاشكال الذي سبق والخفا اردفه بقوله
وتقريبه اي مقربه الى فهم المبتدي ان يقال كل ما اي كل
اسم صلح بفتح اللام وضمها دخول الالف واللام عليه للتعريف
لما اشار الى ذلك بقوله نحو الرجل والفرس اي نحو الالف
واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال
في التمثيل غاية الامر انه تسامح على عادة المصنفين قال
قلت يرد على هذا التعريف النكرات اللازمة للتنكير
كاحد وعريب وديار قلت يجاب بان النكرات المذكورة

يصلح

يصلح دخول الالف واللام عليها بحسب الاصل الوضع وعدم صلوح
دخول الالف واللام عليه اما بنفسه او ما هو بمعناه فلا يرد ايضا
امر وامراة لان ما هو بمعناهما وهو مرء ومرءة يصلح لذلك ولا يرد
ايضا اسما الفاعلين والمفعولين مجردة او مقرونة بال الموصولة
لانها بمعنى الذي ثبت له الفعل او وقع عليه وهو يصلح لذلك فيقال
الشخص الذي صدر منه الفعل او وقع عليه الفعل فان قلت يصدق
التعريف على علم الجنس كاسامة في قولك ان رايت اسامة
اي فرد امنه ففر منه فان ما هو بمعناه يصلح لذلك وعلى ضمير
الغايب الراجع الى نكرة مع انه معرفة على الصحيح كقولك جاني
رجل فاكرمته قال الرضي لان هذا الضمير لهذا الرجل الجاي دون
غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاني رجل فضربت الرجل
انتهى قلت لك ان تقول اسامة لا يطلق حقيقة الا على اذا اريد
به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا اريد به خصوص الفرد
كان مجازا فاسامة في قولنا ان رايت اسامة واقع موقع الحقيقة
المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل ال فتامل
واما ضمير الغايب الراجع الى نكرة فليس بمعنى رجل المتقدم بمجرده
ولا واقعا موقعه بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل
المعهود وذلك لا يصلح لدخول ال وقد يجاب عن كل ذلك بان
هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس واندفع بذلك
ايراد الاسما المتوغلة في الابهام فان قلت الاسما المتوغلة في الابهام
في قوة ما يصلح لدخول الالف واللام عليه فان غيرا مثلا بمعنى
مغاير قلت قد يقال بنا في ذلك لزوم غير للتنكير فلا يصح ان
تكون بمعنى ما يصلح لذلك او لا يكون معنى في مغاير معنى غير
اذ لو كان معنى غير لزم التنكير لزوم غير للتنكير وقد يجاب بانه
يصلح لذلك في الجملة اي لا يشترط كونه معنى غير فتامل وظاهر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)